

لُوسم بما هو آت :

شادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يجوز في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون إلى آخر فبراير سنة ١٩٥٣ نقل الموظف من وظيفة فنية عالية أو إدارية إلى وظيفة فنية متوسطة أو كتابية من الدرجة ذاتها .

شادة ٢ - لُلى الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٣)

شُحمد شُعبد المنعم

شُامر لُوصى العرش شُالموقت

لُئيس شُجلس الوزراء

لُوزير شُحربية وشُبحرية شُحمد شُجيب لواء (أ . ح)

لُوزير شُالمالية وشُالاقتصاد شُائب لُئيس شُجلس الوزراء ولُوزير شُالداخلية

شُليمان شُافظ

شُهد الجليل شُابراهيم شُالعمرى

لُوزير شُالعدل لُوزير شُالصحة شُالعمومية لُوزير شُالأشغال شُالعمومية

شُحمد شُسنى شُورالدين شُراف شُراد شُهمى

لُوزير شُالمواضلات لُوزير شُالمعارف شُالعمومية لُوزير شُالقصر (بالانتداب)

شُسين شُبوزيد شُسماعيل شُحمود شُلقباني شُحمد شُسنى

لُوزير شُالتكوين لُوزير شُالارشاد شُالقوى لُوزير شُالأوقاف

شُحمد شُبرى شُنصور شُحمد شُؤاد شُجلال شُحمد شُسنى شُلباقورى

لُوزير شُالتجارة وشُالصناعة لُوزير شُالخارجية لُوزير شُالدولة

شُلمى شُبهجت شُبدوى شُحمود شُكوزى شُفتحى شُضوان

لُوزير شُالزراعة لُوزير شُالشئون شُالاجتماعية لُوزير شُالشئون شُالبلدية وشُالقروية

شُهد الزاق شُهدنى شُباس شُمصطفى شُعمار لُويم شُسليم شُنا

شادة ٢ - لُلى وزيرى المالية والاقتصاد والشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٣)

شُحمد شُعبد المنعم

شُامر لُوصى العرش شُالموقت

لُئيس شُجلس الوزراء

لُوزير شُالمالية وشُالاقتصاد

شُحمد شُجيب لواء (أ . ح)

شُهد شُالليل شُابراهيم شُالعمرى

لُوزير شُالشئون شُالبلدية وشُالقروية

لُويم شُسليم شُنا

شُرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣

بوضع استثناء وقتى من بعض أحكام المادة ٤٧ من القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

شُاسم ملك شُعصر وشُالسودان

لُوصى العرش شُالموقت

شُحمد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من الزائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

لُعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعدل

لقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ والمراسيم بقوانين رقم ٧٩ و ١٢٥ و ١٣٤ و ٢٢٣ و ٢٨٧ و ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ ؛

لُعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

لُبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافق رأى مجلس الوزراء ؛